

## حواشی الشروانی علی تحفة المحتاج بشرح المنهاج

قوله ( للأمرین إلخ ) أي الشهادة والقضاء اه ع ش قول المتن ( إلا أن يستحل إلخ ) أي شاهد البغاء أو قاضيهم وينبغي كما قاله الزركشي إن يكون سائر الأسباب للفسق في معنى استحلال الدم والمال اه مغني قوله ( ولو على احتمال ) إلى المتن في المغني . قوله ( ويؤخذ منه ) أي من التعليل قوله ( واعتراض هذا ) أي ما جزم به المصنف هنا من عدم صحة شهادته ونفوذ قصائه إذا استحل دماءنا وأم والنا اه مغني . قوله ( ويتحمل الجمع بحمل ما هنا إلخ ) جزم به النهاية والمغني والأسنى قوله ( محتملا ) أي ذا احتمال وكأنه احتراز عن قطعي البطلان اه سيد عمر قوله ( وينفذ ) أي قاضينا كتابه أي قاضي البغاء اه مغني قوله ( جوازا أيضا ) إلى قوله وينبغي في المغني وإلى قوله والذي يتوجه في النهاية قوله ( عدم تنفيذه ) أي الكتاب بالحكم والحكم به أي بالكتاب بالسماع قوله ( تخصيصه ) أي ندب ما ذكر قوله ( عليه ) أي عدم التنفيذ والحكم قوله ( في ذلك ) أي في التنفيذ والحكم قوله ( الوجوب ) أي وجوب التنفيذ والحكم قوله ( أو تعزيرا ) إلى قوله وبحث البلقيني في النهاية إلا قوله تأسيا إلى لئلا يضر قول المتن ( وأخذوا ) في النهاية والمغني أو بدل الواو قوله ( فتنفذه ) إلى المتن في المغني إلا قوله ولا فرقة إلى وفي زكاة قوله ( لئلا يضر ) الأولى ولئلا إلخ بالعاطف كما في المغني قوله ( وبحث البلقيني أن محله إلخ ) عبارة المغني أما إذا أقام الحد غير ولاتهم فإنه لا يعتد به ومحل الاعتداد به في الزكاة كما قال البلقيني إذا كانت غير معجلة أو معجلة لكن استمرت إلخ قوله ( ولا فرقة منعت إلخ ) قد يقال هؤلاء ليسوا بغاة فهم خارجون من أصل المسألة اه سيد عمر وفيه نظر يظهر بمراجعة تعريف البغاء وتقسيمهما فيه إلى قسمين قوله ( وفي زكاة غير معجلة إلخ ) خلاف النهاية وسواء أكانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم للبلقيني اه قوله ( وهو تفرقتهم ) إلى التنبيه في النهاية قوله ( بل فيما عدا الحد ) يمكن على بعد أن تحمل عليه عبارة المنهاج بأن يراد بالأخير ما عدا الأول اه سيد عمر قوله ( عدا الحد ) أي والتعزير قوله ( ولم يكن من ضرورته ) عبارة المغني لضرورته بأن كان في غير القتال أو فيه لا لضرورته اه قوله ( نفسها ) إلى قوله وبه يعلم في المغني قوله ( وقيده الماوردي ) أي الضمان في صورة العكس وهي إتلاف العادل على الباغي اه ع ش قوله ( لا إضعافهم وهزيمتهم ) أي وإنما فلا ضمان سوء ومغني . قوله ( وبه يعلم ) أي بقول الماوردي لا إضعافهم وهزيمتهم قوله ( ضعف إلخ ) عبارة

النهاية جواز عقر دوابهم إذا قاتلوا إلخ قال سمه لا وجه لتصعيقه لأنه يمكن حمله على ما إذا لم يؤثر العقر في إصعافهم أه أو يقال قوله إذا قاتلوا صفة للدواب لا طرف لتعقر أي الدواب التي يقاتلون عليها ومنه يعلم حكم غيرها بالأولى ثم يقييد بأن محله إذا لم يكن بقصد إصعافهم أي والغرض أن الإتلاف خارج الحرب أه سيد عمر قوله ( ضعف قوله ) وقوله إذا جوز أي الماوري